الهيئة الوطنيّة
لشؤون المرأة اللبنانيّة
National Commission
for Lebanese Women

خطة العمل الوطنية ١٣٢٥

لتنفيذ قرار مجلس الامن للأمم المتحدة حول المرأة، والسلام والامن

برنامج العمل

٢٠٢٠- ٢٠٢١

اجتماع اللجنة التسييرية لتنفيذ خطة العمل الوطنية ١٣٢٥- السراي الحكومي- ٢٠٢٠/٧/١

بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١، عقدت اللجنة التسييرية لتنفيذ خطة العمل الوطنية ١٣٢٥ اجتماعها الأول في السراي الحكومي، واعتمدت النشاطات الواردة في الخطة التي وافقت الوزارات، والمؤسسات والإدارات الحكومية على المباشرة بتنفيذها في عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١.

الأولويات التي تندرج تحتها النشاطات المعتمدة لغاية نهاية ٢٠٢١:

١- مشاركة المرأة في صنع القرار على كل المستويات

- **المرأة في قطاعي الامن والدفاع**
- **المرأة في السياسة والشأن العام**
- **المرأة في قطاع الاقتصاد**
- **المرأة في الوساطة ومفاوضات السلام**

٢- منع نشوب النزاعات

٣- وقاية النساء/الفتيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي وحمايتهن منه

٤- الإغاثة والانعاش

٥- الإطار القانوني

مشاركة المرأة في صنع القرار على كل المستويات
السياسة والشأن العام

النشاطات المعتمدة لغاية نهاية ٢٠٢١

مشاركة المرأة في صنع القرار على كل المستويات
قطاعي الامن والدفاع

النتيجة- زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في قطاعي الدفاع والأمن

النشاطات:

- إجراء تقييم أساسي لتحديد معدل مشاركة المرأة وتحديد العقبات التي تحول دون مشاركتها في قطاعي الدفاع والأمن
- تنظيم تدريبات حول مقاربة النوع الاجتماعي للقوات الأمنية والعسكرية
- زيادة التوعية حول دور المرأة في قطاعي الأمن والدفاع
- تحديث كافة المواقع الإلكترونية ومواد الاتصال الخاصة بمؤسسات الأمن والدفاع لضمان مراعاة اللغة والصور لمقاربة النوع الاجتماعي
- تعديل السياسات لضمان وجود ممثلة واحدة على الأقل في اللجان المسؤولة عن توظيف العاملين في الأمن العام وقوى الأمن الداخلي والقوات المسلحّة
- وضع آلية موحّدة تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي لقياس التقدّم المُحرز في وضع المرأة في قطاعي الأمن والدفاع وإجراء تدريبات حول الآلية المعتمَدة
- وضع تقارير سنوية حول مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي، لقياس التقدّم المحرز في وضع المرأة في قطاعي الأمن والدفاع

النتيجة- زيادة مشاركة المرأة ودورها القيادي في الحياة السياسية والعامة على المستويين المحلّي والوطني وتعزيز المؤسسات التي تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي

مشاركة المرأة في صنع القرار على كل المستويات

قطاع الاقتصاد

- وضع قوانين انتخابية من أجل زيادة تمثيل المرأة في الحكومة الوطنيّة والمحلّية

النتيجة- زيادة مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي من خلال إصلاح السياسات وتوفير بيئة مواتية

- إنشاء شبكة/منصّة بين النساء البرلمانيات والقادة والقياديات النسائية في المجتمع المدني
- إنشاء شبكات للنساء في البلديات التابعة لكلّ محافظة، لتعزيز تولّي المرأة لمناصب القيادة وتبادل الخبرات
- الضغط على الأحزاب السياسية لإصلاح السياسات والإجراءات من أجل زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في المناصب القيادية للأحزاب
- زيادة فهم المجتمع للمساواة بين الجنسين ولحقوق المرأة في مشاركتها في المجال السياسي
- تدريب وسائل الإعلام على تعزيز التصوير العادل والمنصف لكلّ من الرجل والمرأة
- إجراء عمليات مراجعة وتدقيق حول مراعاة منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية
- إنشاء وحدة تضمّ خبراء لإجراء تدريبات حول النوع الاجتماعي للجان البرلمانية، لضمان إدراج منظور النوع الاجتماعي في كافة القوانين أمام المجلس النيابي.
- وضع مسح لمشاركة المرأة في القطاع العام لقياس مشاركتها في المناصب القيادية

وظروف لائقة للعمل وتدابير الحماية، تخَصَّص للمرأة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي

النشاطات:

مشاركة المرأة في صنع القرار على كل المستويات

الوساطة ومفاوضات السلام

- زيادة التوعية بشأن تدابير الحماية الاجتماعية
- إجراء دراسة لإعداد استراتيجيات من أجل ضمان تدابير الحماية للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي
- تطوير القدرات على محو الأمّية المالية/الرفاهية في المناطق الريفيّة والمناطق المحرومة
- وضع خطّة مع مؤسسات التنمية الدولية بغية زيادة الإقراض للمرأة التي لديها برنامج دعم مناسب

منع نشوب النزاعات

النشاطات:

النتيجة- تعزيز الحوار وبناء الثقة لمنع نشوب النزاعات ومشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وفي التدخلات المتعلّقة بمنع نشوب هذه النزاعات

النشاطات:

- وضع منهجاً دراسياً تعليمياً يراعي منظور النوع الاجتماعي بشأن التثقيف في مجال السلام وحقوق الإنسان والمرأة في الجامعات والمدارس
- إنتاج المعلومات والمواد التعليمية حول بناء السلام والمواطنة والتسامح والتعايش
- زيادة التوعية حول بناء السلام والتسامح والتعايش، من خلال الإعلام والمسرح...
- تنفيذ القانون رقم 105 بشأن الاختفاءات القسرية، لإنشاء لجنة وطنية تضطلع بمسؤولياتها التي تنص عليها المادة رقم 26 من القانون
- زيادة تمثيل اللاجئين واللاجئات في الحوارات الوطنيّة، للاستماع إلى صوت اللاجئين حول القضايا التي تؤثّر على حياتهم
- إصدار توجيهات حكومية لدمج قضايا النوع الاجتماعي في اتفاقات المصالحة الوطنية وصنع السلام

- إدراج التدخلات حول مشاركة المرأة في منع التطرّف العنيف، في خطّة عمل منع التطرّف العنيف
- إعداد أنظمة إنذار مبكر تراعي منظور النوع الاجتماعي
- بناء قدرات الشبكات النسائية لتحديد التهديدات الجديدة والتعامل معها، لإعداد شبكات إنذار مبكر في المجتمعات المعرَّضة للنزاع/العنف.
- المطالبة بتعزيز دور النساء في مناصب عناصر شرطة البلديات وتدريبهن على تقليل التوترات وتعزيز الثقة بين أجهزة إنفاذ القانون والمجتمعات المحلّية
- مراجعة وتعديل جميع قوانين الأسلحة للحدّ من انتشار الأسلحة الصغيرة

الإغاثة والانعاش

النوع الاجتماعي وحمايتهن منه

النتيجة- تحسين آليات الوقاية والحماية في القطاعات الأمنية والقانونية والصحيّة من أجل تلبية احتياجات المرأة

النشاطات

- تنفيذ الاستراتيجية الوطنيّة لمكافحة العنف ضدّ النساء والفتيات
- وضع تعريفات موحّدة لأنواع العنف ضدّ المرأة لصالح قوى الأمن الداخلي والمحاكم والمستشفيات ومراكز الخدمات، لتحسين كافة البيانات وتحليلها
- تجهيز مراكز التنمية الاجتماعية ومراكز الصحة الاولية بمرافق عاملة وموارد بشرية مؤهلة لتقديم خدمات متعدّدة القطاعات عالية الجودة للناجيات من العنف وللفئات المستضعفة الأخرى
- وضع نظام تنسيق للخدمات الصحيّة والشرطة والقضاء والخدمات الاجتماعية
- تطوير مناهج تدريبيّة وطنيّة شاملة لإنفاذ القانون والقضاء والشؤون الاجتماعية والصحّة بشأن التعامل الفعّال مع العنف المبني على النوع الاجتماعي
- إجراء تقييم للملاجئ لتقديم توصيات حول توحيد الخدمات وتطوير أداة الرصد
- إجراء دراسة حول احتياجات الحماية الخاصة بالنساء والفتيات المعرّضات للخطر
- زيادة قدرات العاملين في قطاعات القضاء والأمن والصحة للاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي
- زيادة التوعية في القطاع القضائي – بما في ذلك قضاة المحاكم الدينية، من أجل تعزيز التوجهات التي تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي
- زيادة الوعي في المجتمعات المحلّية حول الممارسات الاستغلالية وانتهاكات حقوق المرأة
- تطوير إجراءات تشغيلية موحدة في موضوع الإتجار بالبشر والعنف الاسري لتوجيه الأمن والقضاء ومقدّمي الخدمات مع كيفيّة التعامل بشكل مناسب مع المتجرين والناجين من الإتجار

النتيجة- النساء والفتيات المتضرّرات من الأزمات ستقود وتشارك في جهود الإغاثة والإنعاش وتستفيد منها

النشاطات

- دمج التحليل المبني على النوع الاجتماعي لإبلاغ خطط والاستجابة للأزمات الإنسانية وبرامجها
- خلق فرص اقتصادية للنساء في أوقات الإغاثة والانعاش

الأطر الحاكمة

النتيجة- اعتماد تشريعات وسياسات تتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة العنف ضدّ النساء والفتيات وجميع أشكال التمييز ضدّهن، وتنفيذها من أجل حمايتهن من العنف والتمييز

النشاطات:

- تعديل قانون العنف الأسري من أجل توفير حماية أفضل للناجيات من العنف هن وأطفالهن
- إصدار قرار بإنشاء صندوق خاص لمساعدة الناجيات من العنف
- اعتماد مشروع قانون للتحرّش الجنسي في أماكن العمل وفي المجال العام وتنفيذه
- إقرار قانون يمنع تزويج الأطفال
- تعديل قانون مكافحة الإتجار بالبشر
- تعديل النصوص التمييزية في قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي
- تعديل قانون الجنسية لمنح المرأة اللبنانية حقوقاً متساوية في نقل جنسيتها لأولادها
- تعديل المرسوم ١٣٠٦ بحيث يتم السماح للنساء المتزوّجات بالعمل في الوظائف الدبلوماسية الأساسية
- إصدار وتنفيذ قرار بضمان التعليم الإلزامي للناشئة من الذكور والإناث حتى سن ١٦ عاماً
- تعديل بنود القانون المتعلّق بالأفراد غير المسجلين/والتنازل عن الرسوم الخاصة بفحص الحمض النووي، وضمان تعجيل الإجراءات القضائية